# دراسة حديثة ترجح الإخفاق في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن إلى مشاكل تشريعية أعاقت التطبيق على الواقع العملي

**تقرير/ أحمد الطيار**

أكدت دراسة علمية أن الإخفاق في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن يرجع لوجود مشاكل تشريعية أعاقت التطبيق على الواقع العملي.

وأوضحت الدراسة التي اعدها الباحث حسن سعيد محمد الصبري ونال بموجبها درجة الدكتوراه من جامعة دمشق أن هناك تبايناً في الرأي بين استجابات المكلفين والمحاسبين القانونيين من ناحية والإدارة الضريبية من ناحية أخرى حول عدة مشاكل ويعزى ذلك للتأهيل العلمي والعملي ، حيث إن المحاسبين القانونيين والمكلفين بالضريبة أقرب لواقع الأعمال ومعرفة المشاكل وأكثر دراية من مأموري الضرائب وإن مأموري الضرائب أكثر تحيزا لقانون الضريبة، وبالتالي فإنهم لا يلحظون وجود مشاكل في القانون وخاصة تلك التي تتناول أداءهم .

وبينت الدراسة وجود مشاكل تتعلق بالإدارة الضريبية (في جانب الأداء –والموارد البشرية)تتمثل في جانب الحصر الضريبي والتهرب من الضريبة العامة على المبيعات وهو امر يحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن.

كاشفة عن وجود تباين بين استجابات المكلفين بأداء الضريبة والمحاسبين القانونيين من ناحية واستجابات الإدارة الضريبية من ناحية أخرى وذلك فيما يتعلق ببعض المشاكل المتعلقة بأداء الإدارة الضريبية ويرجع ذلك في تقدير الباحث لعدة أسباب منها التأهيل العلمي والعملي حيث إن المحاسبين

القانونيين والمكلفين بالضريبة أقرب لواقع الأعمال ومعرفة المشاكل وأكثر دراية من مأموري الضرائب، وإن مأموري الضرائب وبقية العاملين بالإدارة الضريبية أكثر تحيزا لمصلحة الضرائب وبالتالي فإنهم يرون أنه لا توجد مشاكل تتعلق بالإدارة الضريبية لأنها تتناول أداءهم.

وهناك مشاكل تتعلق بالجهات ذات العلاقة بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات (مصلحة الجمارك ،والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة العامة للاستثمار والغرف التجارية والصناعية) ،تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن.

كما كشفت عن وجود مشاكل تتعلق بالمكلفين بأداء الضريبة العامة على المبيعات، تحول دون نجاح تطبيق هذه الضريبة في اليمن.

وأوصت الدراسة بضرورة التزام الفاحص الضريبي بما ورد بدفاتر المكلف بالضريبة العامة على المبيعات مادامت هذه الدفاتر منتظمة ومستكملة كافة الشروط والبيانات اللازمة لتحديد القيمة المضافة والضريبة المستحقة عليها وفقا لقانون الضريبة العامة على المبيعات والقوانين الأخرى ذات الصلة.

وطالبت بضرورة الإبقاء على حد التسجيل لفترة زمنية معينة حتى تصل الإدارة الضريبية المعنية بإدارة وتطبيق الضريبة العامة على المبيعات إلى درجة كفاءة عالية يمكنها من تطبيق هذه الضريبة على جميع الخاضعين لها دون تسجيل.

وحثت على ضرورة تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ المعدل بالقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥ الحالي بما يضمن وجود نصوص حول الفحص لغرض الضريبة العامة على المبيعات وإجراءاته للحيلولة دون الاجتهادات غير المقبولة من قبل الفاحص الضريبي والإدارة الضريبية، وكذا إضافة نص حول التقادم سواء فيما يتعلق بدين الضريبة المستحقة للإدارة الضريبية قبل المكلف أم حق المكلف في استرداد ما دفعه دون وجه حق لغرض تحاشي الخلافات بين الطرفين.

كما نبهت لضرورة إجراء دراسات مستقبلية متعمقة لدراسة فجوة التباين في الرأي بين المكلفين في أداء الضريبة العامة على المبيعات والمحاسبين القانونيين من ناحية وبين الإدارة الضريبية من ناحية أخرى حول بعض المشاكل التشريعية التي تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن، وكذلك إعداد دراسات لتحليل أسباب ذلك التباين.

وفيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه الإدارة الضريبية والتي قالت إنها تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن أوصت الدراسة بضرورة إعطاء العاملين بالإدارة الضريبية المرتبات والأجور الكافية للحفاظ على مستوى معيشي مناسب لهم لمنعهم من اللجوء للرشوة.

وأكدت على ضرورة وضع برامج للفحص تتفق مع طبيعة عمل المكلف وإنجاز الفحص بأقل وقت ممكن لضمان منع الاحتكاك بين الفاحص الضريبي والمكلف.

و دعت لتوفير وتطبيق نظام معلوماتي شامل ومتطور يربط بين مكلفي ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات على مستوى الإدارة العامة لكبار المكلفين وفروعها في المحافظات.

وحثت على ضرورة إعداد دراسات مستقبلية متعمقة لدراسة فجوة التباين في الرأي بين المكلفين في أداء الضريبة العامة على المبيعات والمحاسبين القانونيين من جهة وبين الإدارة الضريبية من جهة أخرى، وأسباب ذلك التباين حول المشاكل التي تحد من كفاءة الإدارة الضريبية في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن بنجاح.

وفيما يتعلق بالمشاكل في الأداء الوظيفي ( الموارد البشرية ) أوصت بضرورة العمل على إيجاد قاعدة بيانات عن المكلفين بالضريبة العامة على المبيعات لتسهيل أعمال الموظفين والمأمورين في متابعة هؤلاء المكلفين بربط وتحصيل الضريبة المستحقة عليهم.

بالإضافة إلى العمل على تبسيط الإجراءات وخفض عدد المستندات المطلوبة إلى أدنى حد ممكن بالشكل الذي يمكن معه تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة وذلك لغرض رفع كفاءة أداء الموظفين .

وشددت على ضرورة منح الفاحص ( المأمور) الضريبي أقصى قدر ممكن من الاستقلالية في الفحص ورفع التقارير إلى رؤسائه، ومنع التأثيرات الخارجية ( المكلفين ) والداخلية ( زملائه ورؤسائه) على الفاحص لما لذلك من أثر على استقلالية الفاحص الضريبي والتأثير على أدائه الوظيفي.

وعن المشاكل المتعلقة بالحصر لغرض الضريبة العامة على المبيعات دعت الدراسة لضرورة تضمن العناصر الأساسية في محاضر الانتقال والمعاينة عند تسجيل وفتح ملف ضريبي للمكلف بالضريبة العامة على المبيعات.

مع العمل على وضع برنامج لمراقبة المؤسسات متوسطة الحجم التي يقل حجم أعمالها عند حد التسجيل، ومطالبتها بالتسجيل عند بلوغها حد التسجيل لتفادي تهرب هذه المؤسسات وإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات وإصدار تعليمات توجيهية للجهات الحكومية المعنية بضرورة التعامل بالرقم الضريبي الموحد الذي يظهر في البطاقة الضريبية الممنوحة للمكلف، وكذا إظهار العنوان الحقيقي للمكلف في أوراق تعامله مع هذه الجهات لضمان دخول هؤلاء الأشخاص ضمن الحصر لضريبة المبيعات وتفادي وقوع أخطاء في الحصر.

وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالتهرب من الضريبة العامة على المبيعات دعت الدراسة إلى ضرورة اتباع الأساليب العلمية في اختيار وترشيح الموظفين العاملين في إدارة مكافحة التهرب الضريبي، وأن يكون هؤلاء الموظفين ملمين بالضريبة العامة على المبيعات ولديهم القدرات العلمية والعملية لمكافحة التهرب الضريبي.

وضرورة عقد دورات تدريبية منتظمة للعاملين في إدارات مكافحة التهرب الضريبي، وأن تكون المادة العلمية المعدة إعدادا جيداً، وعلى أن يتولى تنفيذ هذه الدورات أفرادا يتمتعون بالخبرة الكافية بهذا المجال.

والعمل على إلزام الجهات المعنية بتنفيذ الضريبة العامة على المبيعات بالإبلاغ عن الأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة عند تعاملها مع هؤلاء الأشخاص.

وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالجهات ذات العلاقة في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات دعت إلى ضرورة التزام الإدارات الجمركية بالمنافذ الجمركية بتزويد الإدارة الضريبية ببيانات عن الضريبة المحصلة عن السلع المستوردة أولا بأول لتفادي دخول الإدارة الضريبية والمكلفين بمشاكل حول ضريبة المدخلات عند تحديد الضريبة المستحقة على المبيعات.

وحثت على ضرورة تدريب موظفي الجمارك في المنافذ الجمركية ومفتشي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على أسس التحاسب الضريبي للضريبة العامة على المبيعات وكيفية الفحص حتى يتمكنوا من أداء مهامهم والمساهمة في تطبيق هذه الضريبة بنجاح.

وشددت على ضرورة تعاون مجلس النواب والحكومة بإلزام الجهات المعنية بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات على الاستجابة الفورية التطبيقية لملاحظات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بهدف منع تكرار وقوع الأخطاء المحاسبية وأي أخطاء أخرى وتقليل جهد الجهاز في المراجعة بالإضافة إلى تعاون الغرف التجارية والصناعية مع الإدارة الضريبية ( مصلحة الضرائب ) في توعية المكلفين بقانون الضريبة العامة على المبيعات، وكذا أهمية التسجيل ومسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة لإغراض هذه الضريبة، والمزايا التي تمنح للمكلف من جراء ذلك، وأهمية هذه الضريبة على الاقتصاد اليمني، باعتبار أن مساهمتهم بهذه التوعية هي جزء من شراكتهم الحقيقية مع الحكومة

و بشأن المشاكل المتعلقة بالمكلفين في أداء الضريبة العامة على المبيعات اوصت الدراسة بضرورة التزام الإدارة الضريبية بخلق جو من الثقة بينها وبين المكلفين بالضريبة العامة على المبيعات، من خلال تشجيع المكلفين على الربط الذاتي، وقبول الإقرارات بالضريبة على مسؤولية المكلف مبدئيا، وتشجيعهم على مسك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة، وذلك بغرض تخفيض نطاق الفحص وبالتالي تخفيف تكاليف الإدارة الضريبية وتكاليف الامتثال للمكلف مع التزام المكلفين بالتسجيل الطوعي متى بلغت مبيعاتهم حد التسجيل المحدد بالقانون، وتعاون الحكومة بالوقوف إلى جانب مصلحة الضرائب، لضمان حصول الخزينة العامة على مواردها الحقيقية من هذه الضريبة ومنع التهرب الضريبي.

مع ضرورة تعاون الحكومة مع الإدارة الضريبية ( مصلحة الضرائب ) بإلزام المستوردين بالتقيد بقواعد الاستيراد من الخارج، وإدخال تلك السلع عبر المنافذ الجمركية، بمستندات تثبت فيها أسماؤهم الحقيقية بغرض منع التهرب من الضريبة العامة على المبيعات.

### بتكلفة تزيد عن ٣٠٠ مليون ريال

# مناقشة ترتيبات تنفيذ مشروعي سوقي مدينة الشيخ عثمان وصيره

عدن/سبأ

ناقش اجتماع أمس بعدن برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة عبد الكريم شائف الجوانب المتعلقة بتنفيذ مشروع تطوير سوق مدينة الشيخ عثمان للخضار والفواكه البالغة تكلفته حوالي مليون وأربعمائة ألف دولار بتمويل من البنك الدولي.

وتطرق الاجتماع الذي ضم مدير عام برنامج تطوير مدن الموانئ أحمد هادي وأعضاء المجلس المحلي بمديرية الشيخ عثمان إلى اجراءات نقل الباعة من السوق إلى الساحة التابعة لمؤسسة النقل البري بالشيخ عثمان وذلك خلال فترة إنجاز المشروع والذي سيبدأ تنفيذه قريباً ضمن مشاريع برنامج تطوير مدن الموانئ..مؤكدا ضرورة إنجاز المشروع في وقته ونزول فريق هندسي لوضع مخطط عام للسوق البديل.

حضر الاجتماع مدير عام مؤسسة النقل البري بعدن حسين العبادي.

على نفس الصعيد استعرض الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة مع أعضاء المجلس المحلي بمديرية صيره بحضور مدير عام برنامج تطوير مدن الموانئ الترتيبات المتعلقة بمشروع تطوير سوق صيره البالغة تكلفته حوالي مليون وخمسة وسبعين ألف دولار بتمويل من البنك الدولي والذي سيبدأ تنفيذه مطلع العام القادم.

وتطرق اللقاء إلى دور المجلس المحلي بالمديرية في وضع الترتيبات الخاصة ببدء الأعمال التطويرية لمشروع السوق والذي سيظهر مدينة صيره بالمظهر الجمالي اللائق ويحل مشكلة الباعة المتجولين، واجراءات نقل الباعة المتواجدين في السوق إلى موقع بديل مؤقت حتى استكمال المشروع.

حضر اللقاء عضوا الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي بالمحافظة بدر معاون وردفان علي عنتر.

# ١٩٪متوسط النمو السنوي في قيمة إنتاج الذرة الرفيعة

**كتب / منصور شايع**

سجل متوسط النمو السنوي في قيمة إنتاج اليمن من الذرة الرفيعة خلال الأعوام ١٩٩٠م،٢٠١٠م حوالي ١٩٪. حيث سجل إجمالي قيمة الإنتاج خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس حوالي ٢ مليار و٧٧٧ مليونا و٣٠٠ ألف ريال ، وتراجع هذا الرقم ليصل في العام التالي إلى ٢مليار و٢٩٣مليونا و٩٠٠ ألف ريال ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٣م إلى ٤مليارات و٨٤٩مليون ريال ليتجاوز في العام١٩٩٥م ٨ مليارات و٩٤ مليون ريال حتى وصل في عام ١٩٩٧م إلى ٩مليارات و ١٣٨ مليون ريال لتصل في العام التالي إلى ١٣مليارا و١٥٠مليون ريال . فيما تجاوزت القيمة في عام ٢٠٠١م ٢٠ مليارا و٢٩٧ مليون ريال .

وتشير بيانات حديثة حصلت عليها الثورة " إلى أن قيمة إنتاج اليمن من محصول الذرة الرفيعة تراجعت في العام ٢٠٠٣م إلى حوالي ١٢ مليارا و٧٩٥مليون ريال ، في حين قفزت القيمة في العام ٢٠٠٥م إلى نحو ١٧مليارا و٤٨٤مليون ريال .وبلغت في العام التالي ٢٨مليارا و١٦٠ مليون ريال

وأوضحت البيانات أن قيمة إنتاج الذرة الرفيعة وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٤٧ مليارا و٩٠٥ ملايين ريال ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٤٨مليارا و٦٨٧ مليون ريال حتى بلغت قيمة الإنتاج في العام الماضي حوالي ٩٤ مليارا و٧٠ مليونا و٢٢١ألف ريال.

## مؤشرات اقتصادية

### أسعار النفط تتجاوز ١١١ دولاراً للبرميل

● الثورة / متابعات

استقر مزيج برنت فوق ١١١ دولارا للبرميل أمس الثلاثاء حيث أبقت المخاوف حول سلامة الاقتصاد الاوروبي الاسعار تحت السيطرة بينما ارتفع الخام الامريكي الخفيف للجلسة الثالثة على التوالي مسجلا أعلى مستوى في ثلاثة أشهر.

وهبطت العقود الاجلة لخام برنت ١٦ سنتا الى ١١١,٢٩ دولار للبرميل بعد أن تحولت للارتفاع لفترة قصيرة.

وزاد الخام الامريكي الخفيف ١,٠٧ دولار الى ٩٢,٣٤ دولار للبرميل بعد أن بلغ ٩٢,٩٩ دولار مسجلا أعلى مستوى منذ أوائل أغسطس .

وقال ماساكي سوماتسو السمسار في نيو ادج في طوكيو "الاقتصاد الحقيقي في أوروبا ليس بهذه القوة.

"قطاعات التكرير والصناعة تقلص معدلات التشغيل. خام غرب تكساس الوسيط مرتبط اكثر بأداء الاسهم."

وقال كريستوفر بلو السمسار لدى جيفري باتش أن خام برنت عرضة للهبوط بفعل عوامل فنية."

وأضاف "على الامد القصير جدا سيكون في نطاق بين ١٠٨ دولارات و١١٢ دولارا لاقرب استحقاق شهري.

"انه الان يقترب من الحد الاعلى للنطاق وربما حان الوقت ليتراجع" لكن النتائج القوية نسبيا للشركات حد من تراجع أسعار برنت.. وجاءت نتائج بي جي جروب للنفط والغاز ودويتشه بنك متجاوزة للتوقعات مما ساهم في دعم الاسهم الاوروبية

### مستثمرون مصريون يطالبون بزيادة ضريبة الدخل إلى ٣٠٪

● الثورة / متابعات

رحب الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية المصري بالاقتراحات التي قدمها الاتحاد العام لجمعيات المستثمرين، والتي شملت مقترح عرضه محمد فريد خميس لرفع معدل ضرائب الدخل الى ٣٠٪ على صافي الأرباح بدلاً من ٢٥٪ الحد الأقصى للضريبة حاليا، والإسراع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة بدلا من نظام ضريبة المبيعات المطبقة حاليا، باعتبار الضريبة على القيمة المضافة تحقق عدالة ضريبة أكبر وتدر إيرادات للخزانة العامة أكبر من المستويات الحالية.

وأكد الببلاوي أنه بشكل عام مع الاتجاه لفرض ضريبة تصاعدية على الأرباح، ولكنه كان يتحفظ على الوقت حتى لا ترسل الحكومة المصرية إشارات خطأ بأن السياسة الاقتصادية تنحرف عن سياسة السوق الحرة وهو أمر غير حقيقي، مشيرا إلى أن الحكومة ستدرس كافة الاقتراحات التي قدمها المستثمرون ورجال الصناعة سواء رفع الضرائب أو إدخال المزيد من التيسيرات في نظم العمل.

وأوضح الببلاوي أن الخروج من الأزمة لن يكون إلا من خلال استعادة الثقة في الأداء الحكومي والإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة وأن يعود مبدأ حسن النية ليحكم العلاقة بين أفراد المجتمع.

جاء ذلك خلال لقاء الببلاوي مع مجلس إدارة الاتحاد العام لجمعيات المستثمرين برئاسة محمد فريد خميس وعدد من رؤساء جمعيات المستثمرين من معظم أنحاء مصر منها بدر والسادات والعاشر وأكتوبر وسوهاج وأسيوط وأسوان وسيناء.

من جانبه أكد محمد فريد خميس أن اقتراحات اتحاد المستثمرين تأتي من إيمانهم بالدور الذي لابد أن يؤدوه خدمة لمصر والمجتمع المصري.

مشيرا إلى أن ألف مدينة حول العالم تطالب بالعدالة في وجه الرأسمالية المتوحشة.

وقال إن التخوف من إعطاء إشارات خطا للمستثمرين عند رفع الضرائب أمر مستبعد حيث إن المستثمرين يسددوا ضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ضرائب دخل وضرائب على توزيعات الأرباح تصل إلى ٦٨٪ وبنسبة ٦٠٪ في بريطانيا وأكثر من ٣٠٪ في الصين وأكد مساندة المجتمع الاستثماري ورجال الصناعة للحكومة في الأزمة الحالية وإنهم على كامل الاستعداد لمساعدتها بأي جهد لأن مصر قدمت الكثير وتنتظر منا رد الواجب.

### مصر ترفع سعر تصدير الغاز للأردن إلى ٥ دولارات

● الثورة / متابعات

اتفقت مصر والأردن على رفع أسعار بيع الغاز ليصل إلى أكثر من ٥ دولارات لكل مليون وحدة حرارية ، فيما نص العقد الجديد على حق مصر في مراجعة الاتفاقية كل عامين ونصف العام، خلافاً للعقد القديم القاضي بعدم جواز تعديله إلا في عام ٢٠١٩، وأكد عبدالله غراب، وزير البترول المصري، في تصريحات نشرتها صحيفة "الأهرام"، أن هذا الاتفاق الجديد سيتم تنفيذه بأثر رجعي من يناير الماضي.

وأشار الوزير في مؤتمر صحفي إلى أن العقد الجديد لا يتضمن أية كميات إضافية عن الكميات الواردة في العقد القديم، والتي تصل إلى ٢٥٣ مليون قدم مكعب غاز، والتي كان سعرها محدد بحوالي ٢,١٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

وأكد أن التعديل في العقود الجديدة اقتصر على سعر وصل إلى أكثر من الضعفين والمدة الزمنية لمراجعة الأسعار، والتي اقتصرت على عامين فقط.

وحذر الوزير من أن هناك أكثر من ١٥ مليار دولار استثمارات متوقعة بقطاع البترول نتيجة لاعتراض فئات من المجتمع المدني، مما يهدر مئات الآلاف من فرص العمل، ويضيع على مصر فرص توفير السولار والبنزين والغاز، في إشارة إلى مشروعات تكرير مسطرد وغاز إدكو وأسمدة دمياط.

وأكد غراب أن وزارة البترول لن تدعم غير المواطن المصري محدود الدخل، وليست مسؤولة عن دعم أصحاب اليخوت السياحية ومصانع الأسمنت، التي تحقق أرباحاً بالملايين من جراء بيع طن الأسمنت وفقاً لأسعار عالمية، يريدون أن يحرموا قطاع البترول منها.. وقال إن هناك أكثر من ١٠٠ مليار جنيه تتحملها هيئة البترول دعماً مباشراً وغير مباشر، ولا تعود على المواطن المصري بالفائدة.

وطالب الوزير بأن تتم مراجعة آلية الدعم حتى "تستطيع النهوض باقتصاد الوطن وقطاع البترول"، مشيراً إلى أن هيئة البترول تحملت مديونيات الوزارات الأخرى باعتبارها الجهة الأكثر قدرة على توفير الدعم.

### الجزائر تتوقع تشغيل وحدتين للغاز المسال في ٢٠١٢ و٢٠١٣

● الثورة / متابعات

قال رئيس شركة سوناطراك الجزائرية ان وحدة جديدة للغاز الطبيعي المسال ستبدأ الانتاج العام القادم بطاقة ٥,٤ مليون طن سنويا ومن المتوقع أن تبدأ وحدة ثانية الانتاج في ٢٠١٣ بطاقة ٧,٤ مليون طن سنويا.

ونقلت صحيفة الخبر أمس الثلاثاء عن نور الدين شرواطي رئيس سوناطراك قوله "قامت سوناطراك باطلاق قطارين جديدين لانتاج الغاز الطبيعي المميع.

وحدة لانتاج الغاز الطبيعي المميع بسكيكدة المقدر انتاجها عند ٥,٤ مليون طن سنويا سيتم تسليمها سنة ٢٠١٢ "أما الوحدة الثانية والمتواجدة بأرزيو بقدرة انتاج تصل الى ٧,٤ مليون طن سنويا فسيتم تسليمها سنة ٢٠١٣" وأضاف شرواطي أن ايرادات سوناطراك من صادرات النفط والغاز بلغت ٥٣ مليار دولار في الفترة من يناير حتى سبتمبر هذا العام.

ولم يذكر أرقاما للفترة نفسها من العام الماضي

### مجلس النواب الامريكى يرفض خطة تجارة الانبعاثات الاوربية

● الثورة / متابعات

صوت مجلس النواب الامريكى أمس الأول لصالح مشروع قانون يعارض اجراء احادى من جانب الاتحاد الاوروبي يطلب من شركات الطيران العالمية التى تقلع او تهبط فى دول الكتلة شراء جزء من انبعاثاتها الكربونية .

وطلب مشروع القانون ،الذى قدمه النائب الجمهورى جون ميكا، من الحكومة الامريكية منع طائراتها المدنية من المشاركة في "اي نظام تجاري للانبعاثات يقره الاتحاد الاوربى احاديا ".

ووصف ميكا، وهو رئيس لجنة النقل والبنية التحتية بمجلس النواب ايضا، اجراء الاتحاد الاوروبي بانه" خدعة ضريبية "وينتهك القانون الدولى والاتفاقيات التجارية.

وعلى الرغم من ان مشروع القانون ما زال بحاجة الى موافقة مجلس الشيوخ وتوقيع الرئيس باراك اوباما حتى يصير قانونا، إلا ان تمريره فى مجلس النواب يمثل اعتراضا قويا على مشروع الاتحاد الاوربى .

ويرغم مشروع الاتحاد الاوروبي لتجارة الانبعاثات شركات الطيران غير الاوروبية التي تقلع او تهبط فى دول الكتلة شراء ما يوزاى ١٥ فى المائة من انبعاثاتها الكربونية ودفع غرامات كبيرة فى حال التخلف .. وهذا الاجراء من شأنه ان يؤثر بشكل كبير على بيزنس الطيران العالمى حيث انه سيرفع التكلفة على الشركات مما قد يؤدى الى رفع اسعار تذاكر الطيران.

وقد لقى المشروع ايضا انتقادات كبيرة من قبل دول اخرى ومنظمات دولية .

وقالت وزارة النقل الروسية ان موسكو ترفض " اي خطوات احادية واجبارية تتخذ بدون موافقة الاطراف المعنية بشأن قضية انبعاثات الطيران".

وحثت رابطة النقل الجوى الدولية الاتحاد الاوروبي على تعليق الاجراء المثير للجدل من اجل صناعة النقل الجوى العالمية .